بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب
الرئيس

الرقم : ٤٠
التاريخ :
الموافق: ٢٠١٨/٢/٦

السيد /مرزوق الغانم

رئيس مجلس الأمة الكويتي **المحترم**

تحية طيبة وبعد :

يهديكم مجلس النواب في الجمهورية اليمنية أطيب تحياته ، ويتمنى لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم .. ونود إحاطتكم أن الجمهورية اليمنية تتعرض منذ ثلاث سنوات لعدوان بربري ظالم وحصار بري وبحري وجوي لم يسبق له مثيل من قبل دول تحالف العدوان بقيادة المملكة العربية السعودية .. وأدى ذلك إلى استشهاد وأصابة عشرات الآلاف من المواطنين اليمنيين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، وتدمير البنية التحتية والمنازل فوق رؤوس ساكنيها ، والمنشآت العامة والخاصة وكل مقدرات الشعب اليمني التنموية والاقتصادية ، كما أن الحصار الجائر أدى إلى منع دخول الواردات من السلع الغذائية والدوائية والوقود وكل المتطلبات اللازمة للحياة إلى بلادنا .

إضافة إلى ذلك الإجراءات غير الشرعية التي قام بها عبدربه منصور هادي المنتهية ولايته المتمثلة في نقل نشاط البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى مدنية عدن وما ترتب عليه من وقف صرف مرتبات الموظفين والمتقاعدين وحالات الضمان الاجتماعي من تاريخ نقل البنك في سبتمبر 2016م ، والاستحواذ على عائدات النفط والغاز وعلى موارد الجمارك في المنافذ البرية والبحرية والجوية الواقعة تحت سيطرة دول التحالف علماً أن موازنة الجمهورية اليمنية كانت تعتمد على عائدات النفط والغاز بنسبة (75٪) .. الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة واتساع رقعة الفقر بين المواطنين وتفشي الأوبئة والأمراض الخطيرة ومنها مرض الكوليرا ، حتى أصبح الشعب اليمني وفقاً لتقارير دولية يواجه أكبر كارثة إنسانية في العالم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب
الرئيس

الرقم :.....
التاريخ :.....
الموافق:.....

السيد الرئيس :

إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه .. نحيطكم أن حكومة عبدربه منصور هادي غير الشرعية تواصل إتخاذ الإجراءات التي تلحق الضرر بالمواطنين وتزيد من معاناتهم .. حيث قامت في شهر أكتوبر 2017م بتوقيع إتفاقية مع شركة هواوي الصينية فرع الإمارات العربية المتحدة لنقل بوابة الإتصالات الدولية والإنترنت والمفتاح الدولي إلى عدن .

ونود التنويه إلى أن تنفيذ هذه الإتفاقية سيترتب عليه أضراراً كبيرة أهمها :

1- ازدواجيه بوابة الإتصالات ومفتاحها الدولي ، وازدواجية تعريف بوابة الإنترنت دولياً وما يترتب عليها من تدهور للخدمات وتعطيل لقطاع الإتصالات وانتهاك لترخيص شركة تيليمن الصادر من الحكومة اليمنية منذ تأسيسها عام 1972م .

2- تجزئه قطاع الإتصالات وبنيته التحتية وتشطير مؤسساته التي تمارس عملها بحيادية واستقلالية وتقدم خدماتها في كامل أراضي الجمهورية اليمنية على أسس تجارية خدمية بحتة .

كما نود التنويه إلى عدم دستورية هذه الإتفاقية كونها تندرج ضمن الإتفاقيات المتعلقة بالسيادة ويترتب عليها التزامات مالية لخزينة الدولة مما يجعل صحة صدورها مرهون بمصادقة مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور حيث تنص المادة (16) منه على الآتي ((لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو كفالتها أو الارتباط بمشروع يترتب عليه أنفاق من خزينة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس النواب)) .

و تنص المادة (92) من الدستور على الآتي ((يصادق مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية ذات الطابع العام أياً كان شكلها أو مستواها خاصة تلك المتعلقة بالدفاع أو التحالف أو الصلح والسلم والحدود أو التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون)) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب
الرئيس

الرقم : .....
التاريخ : .....
الموافق: .....

بالإضافة إلى مخالفتها للقانون والنظام الأساسي لشركة تيليمن لأن توقيعها من قبل وزير الإتصالات بحكومة هادي المنتهية ولايته يمثل مخالفة للقانون كونه غير ذي صفة باعتبار أن النظام الأساسي لشركة تيليمن وقانون الشركات التجارية يشترط صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بالإجماع ويوقع الإتفاقية مع الغير بعد القرار الرئيس التنفيذي للشركة وفقاً للاختصاصات الممنوحة بالنظام الأساسي للشركة .

لذلك فإن مجلس النواب يعتبر هذه الإتفاقية غير شرعية ولاغيه .. لأنها تخالف الدستور والقانون ، وتنبئ بنوايا تمس بالوحدة اليمنية وتعيد تشطير اليمن وتمزيقه ، وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تؤكد جميعها على وحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه .

كما أن تداعياتها ستفوق الأضرار الناجمة عن نقل البنك المركزي إلى محافظة عدن التي لا زال الشعب اليمني يعاني من آثارها الخطيرة حتى اليوم.

وعليه فإن مجلس النواب يطلب منكم وأعضاء برلمانكم الموقر التدخل الجاد لمنع تنفيذ هذه الإتفاقية.

وتقبلوا خالص التحية ..

يحيى علي الراعي

رئيس مجلس النواب

الجمهورية اليمنية